حزب العدالة والتنمية وسياسات التعليم الديني وتطبيقاته

إبراهيم أشلَمَجي *

ملخص: يتناول هذا البحث التغيّر والتحوّل اللّذين شهدتهما السياسة التركية منذ 2002 وحتى اليوم في مجال سياسات التعليم الديني وممارسات هذا التعليم في فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي دام خمسة عشر عامًا بدون انقطاع لأول مرة. وفي هذا السياق، تناول الباحث الموضوع من خلال التغييرات في مجالات التعليم الديني الواسع الانتشار، بدءًا في مجالات التطبيق الرئيسة للتعليم الديني الذي يجري رسميًّا في تركيا في المدارس الابتدائية والإعدادية وثانويات الأئمة والخطباء والمعاهد الدينية العليا وانتهاءً بمعاهد تحفيظ القرآن الكريم، تحت عناوين مختلفة. وقد تعرّض الباحث بشكل موجز إلى الميراث الذي ورثه حزب العدالة والتنمية في كل مجال من أجل إدراك التطورات التي حدثت في عهد الحزب في ذلك المجال بشكل أفضل.

* جامعة إينونو، تركيا

JDP and Religious Education Policies and Its Implications

İBRAHİM AŞLAMACI*

ABSTRACT This article addresses the shifts and changes in Turkish politics since 2002 to the moment, in the field of religious education policies and its practices, under the rule of the Justice and Development Party (JDP) that lasted for 15 years continuously for the first time. In this context, we address this topic by tracking the previous status of religious education that existed in Turkey before the JDP and the policies shifts and status changes in the nowadays widespread religious education. The religious education now is applied in different sections including primary, preparatory and high schools; Imamhatip schools and higher religious education institutes as well as Quran memorization institutes.

* Eminönü University, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/3)
167 - 143

Doi: 10.36360/1560-008-003-009

المدخل:

لا يمكـن النظـر إلى المراحل التاريخية للتعليم الديني في تركيـا والتفكير بالتطورات في هذا المجـال بعيـدًا عن التاريخ السـياسي بأي شـكل من الأشـكال. فالتغيرات والتحـولات التي شهدتها الحياة السياسية طوال تاريخ الجمهورية أثّرت كذلك في سياسات التعليم الديني تأثيرًا مباشرًا. فقد تشـكلت سياسـات التعليـم الديني تحت سـيطرة الدولة والقوى السياسـية أكثر من تشـكلها في ظل حاجـات الحياة الدينية والجهـات الفاعلة أو التطـورات التربوية في الحياة ومسـاراتها. فقد كان تصوّر العلمانية وأشـكال تطبيقاته في مختلف المراحل- أحد أهم محددات التعليم الديني والمسارات الأساسية في مؤسساته.

في الفـترة التـي حُوِّل فيها الدين إلى مسـألة وجدانيـة، وعُمِلَ على إبعاده مـن مظاهر الحياة العامـة والدولة من خـلال مفهوم العلمانيـة القمعية المعتمدة في عهـد الجمهورية ذات الحزب الواحـد (1923-1946)- أُبعِـدَ كذلك الدين من النظام التعليمـي تمامًا بالتدريج. لكن مع تأثير جو المنافسة الذي ولَّدَه التحول إلى نظام تعدد الأحزاب في نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الدين يجد مكانًا لنفسـه في نظام التعليم الديني من جديد. فقد عُدَّ التعليم الديني الذي تقدّمه الدولة أداةً مهمَّةً في الصراع مع الشـيوعية في سنوات الحرب الباردة. ونُظِر إليه كذلك بوصفه درعًا مهمًّا في وجه "الإسـلام السـياسي" الذي نما حول تركيا، و"مراكز القوى الدينية الخارجة عـن السـيطرة" التي ظهرت في الواقع في هذه المرحلة. وعُزِّز موقعـه داخل النظام التعليمي في نهاية المطاف، ولاسيما بعد الانقلاب العسكري عام 1980.

ومـع زوال خطـر الشـيوعية مـن الواقـع في مرحلة مـا بعد الحـرب البـاردة، ومع خطاب "الإسـلام الراديكالي" الذي بدأ ينمو في العالم- بدأ النظر يتغير داخل البلد إلى الدور الذي فُصِّـلَ للتعليـم الدينـي على يد الدولة، وطـوَّرت النخب العلمانيـة خطابًا تجـاه التعليم الديني ومؤسسـاته أشـد قسـاوةً مما كان في الفترات السـابقة. وقد كان القلق الذي أثاره بروز الدين المتزايد في الساحة السياسية والعامة في آن معًا عند النخب المذكورة مؤثرًا جدًا في هذا الخطاب المعاكـس. فالتقريـر [1] الذي أعدتـه جمعية الصناعيـين ورجال الأعمال الأتـراك في عام 1990 تحت عنوان "التعليم في تركيا"- يظهر أن اللوحة التي رُسِمَت في الواقع حول التعليم الديني ومؤسسـاته ولاسـيما من خلال ثانويات الأئمة والخطباء- استرشـدت إلى حدٍّ كبير بما حدث في عملية 28 شـباط 1997. ففي عملية 28 شـباط ذات الخلفية السياسية والعسكرية، والتي عرفت بانقلاب ما بعد الحداثة؛ حُوِّل الدين إلى مسـألة وجدانية، وعُمِلَ على إبعاده من مظاهر الحياة العامة ومن الدولة من خلال العودة إلى مفهوم العلمانية في فترة الحزب الواحد من عهد الجمهورية وإلى ممارساتها من جديد.

وفي هـذه المداخلـة التـي تحركـت بموجـب "خطـر الرجعيـة" اسـتُهدِفَ التعليـم الديني ومؤسسـاته باعتباره المسـؤول الأول في هذا الخطـر. وجاء القرار الذي اتُّخِـذ في اجتماع مجلس الأمـن القومي المذكـور، والذي يتضمن 18 مـادةً ليعمل على تخفيض التعليـم الديني إلى حدٍّ

كبـير. فقد أُلغِيَـت في هذه العملية الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم الديني منذ الانتقال إلى الحياة متعددة الأحزاب إنجازًا تلو آخر.

شـكل تسـلُّمُ حزب العدالـة والتنمية الحكومة في عـام 2002 بداية عهدٍ جديدٍ في سـياق مفهـوم العلمانية والسياسـات الدينيـة والعلاقة بين النظـام والدين والفـروع الدينية في تركيا. وقد طوّر حزب العدالة والتنمية فلسفته السياسية حول مفهوم "الديمقراطية المحافظة" الذي استُخدِم لأول مرة في التاريخ السياسي التركي، وتبنى مفهوم التغيير التدريجي الذي يستند إلى الديناميات الاجتماعية بجعل التحول الاجتماعي قاعدةً لكل أنواع التحولات الأخرى [2]. وقد ناضل حزب العدالة والتنمية من أجل إيجاد حلٍ للمشكلات التي ورثها من عملية 28 شباط في سياق الدين والسياسات الدينية بما ينسجم مع هذا المفهوم السياسي.

يُعَـدّ عـام 2002 الذي وصل فيـه حزب العدالة والتنمية إلى السـلطة بداية عهد انحسـار تأثـيرات النخـب العلمانية القمعية في المراكز الاجتماعية التـي وصلت إلى الذروة في عملية 28 شـباط 1997، ثم زواله من الواقع، أكثر من عَدِّه تاريخ إلغاء تلك التأثيرات بشـكلٍ مفاجِئ؛ لأن الخطوات التي أقدم عليها حزب العدالة والتنمية في طريق تحويل العلمانية القمعية التي أُعِيد تأسيسها في عملية 28 شباط إلى علمانية تحررية واجهت في الفترتين الأوليين من سلطته انتقادًا واعتراضًـا من بعض النخب العلمانية المركزيـة، كالجيش وأعضاء المحكمة العليا والبيروقراط والأكاديميـين وبعض وسـائل الإعـلام وأصحـاب رؤوس الأموال الكبـيرة. فتجنب حزب العدالة والتنمية في الفترة الأولى مواجهة أصحاب الحساسية العالية تجاه العلمانية هؤلاء، معتبرًا من التجارب التي مرّت في السـابق. لهذا السبب، ومن أجل اتخاذ الخطوات المنتظرة اتخاذها في موضوعات الحرية الدينية والتعليم الديني والخدمات الدينية- عَمِل حزب العدالة والتنمية في الفترتين الأوليين من سـلطته على إعداد القاعدة القانونية والسياسـية والنفسية في هذا الإطار، وسعى إلى تحولات في النخب العلمانية المذكورة المهيمنة في المراكز، ولم تتم الاستجابة إلى معظم

شكل تسلُّم حزب العدالة والتنمية الحكومة في عام 2002 بداية عهدٍ جديدٍ في سياق مفهوم العلمانية والسياسات الدينية والعلاقة بين النظام والدين والفروع الدينية في تركيا وقد طوّر حزب العدالة والتنمية فلسفته السياسية حول مفهوم "الديمقراطية المحافظة" الذي استُخدِم لأول مرة في التاريخ السياسي التركي

الدعوات المرفوعة ذات الصلة بالمساواة الاجتماعية، مثل إلغاء منع الحجاب، وإزالة العوائق أمام ثانويات الأئمة والخطباء، إلا في الفترة الثالثة من السلطة.[3]

التطورات التي حدثت في التعليم الديني في مرحلتَي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي:

شكّل الدين في التعليمين الابتدائي والإعدادي من حيث الكيفية والنوعية واحدًا من العناوين التي دار الجدل حولها بين مختلف فئات المجتمع في عهد الجمهورية. ففي الفترة التي سبقت حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا التي لديها خبرة غنية في هذا الموضوع- نُفِّذ أهم التشريعات القانونية في هذا المجال بعد الانقلاب العسكري عام 1980 . فقد قررت الحكومة العسكرية التي تشكلت بعد الانقلاب الجمع بين مادة الدين التي كانت مادةً اختياريةً في التدريس فيما سبق ومادة الأخلاق الإلزامية وجعلهما مادة دراسية واحدة سُمِّيت "الثقافة الدينية وعلم الأخلاق"، وعُدَّت مادةً إلزاميةً تُدرّس من الصف الرابع الابتدائي وحتى نهاية المراحل الدراسية، وقد تكفّل دستور عام 1982 بهذا الوضع.

فقد ورد في المادة 24 من الدستور التي لا تزال تشكل الأساس القانوني لهذه المادة الدراسية في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي الحكمُ بوضع التعليم والتدريب الديني والأخلاقي تحت إشراف الدولة ومراقبتها، وأن "الثقافة الدينية وعلم الأخلاق" مادة دراسية تُدرَّس ضمن المواد الإلزامية التي تُدرَّس في التعليمين الابتدائي والإعدادي، وأن التعليم الديني خارج هذا الإطار يكون مقتصرًا على طلب الشخص، وعلى طلب الممثّل القانوني للطفل.

إنّ الانتقادات الموجهة إلى مادة "الثقافة الدينية وعلم الأخلاق" التي تدرَّس بشكل إلزامي في مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي في تركيا منذ عام 1982 دفعت الاقتراحاتً حول التعليم الديني الاختياري في المدارس إلى الواجهة. وإن إعطاء دروس "الثقافة الدينية وعلم الأخلاق" التي من المفروض أن تُتنَاولَ بوصفها ظاهرةً ثقافية دينية بشكل يشمل التعليم الديني في بعض النواحي- جعله عرضةً للانتقادات من بعض الفئات الاجتماعية، بل إن تقديم المادة الدراسية بهذا القالب بشكل إلزاميّ جعله موضوع الدعاوى المختلفة. ومقابل ذلك فإن فئةً أخرى من المجتمع، وانطلاقًا من المادة 24 من دستور عام 1982، طالبت بتوفير إمكانية التعليم الديني الاختياري بمسوِّغ أن المادة الدراسية المذكورة غير كافية من أجل تعلم أطفالهم دينهم. ومن ثَمّ فإن أهم الإجراءات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية حول تنويع ممارسات التعليم الديني في المرحلتين الابتدائية والإعدادية- هو وضع الأحكام المتعلقة بالتعليم الديني الاختياري في المادة المذكورة في الدستور قيد التنفيذ.

في هذا السياق، أقدمت حكومة حزب العدالة والتنمية على خطوات ملموسة في مجال التعليم الديني الاختياري، من خلال الإجراءات التي قامت بها في عام 2012 في إطار جهود

إعـادة هيكلة نظـام التعليم التركي. وقدمت الكتلـة البرلمانية لحزب العدالـة والتنمية مشروع "قانـون حول إجـراء التعديلات على قانون التعليم والتربيـة الابتدائي وبعض القوانين" إلى رئاسـة مجلـس الشـعب التركـي الكبـير في تاريـخ 20 شـباط 2012. ووفقًا لمشروع القانون هـذا، ومن خـلال التغيير الذي أجـري بتاريـخ 11. 04. .2012 على المـادة 25 من القانون الأسـاسي للتعليم الوطني رقم 1739، صدر القرار بتدريس القرآن الكريم وسـيرة الرسـول صـلّى الله عليه وسـلّم على أنهما مادتـان اختياريتان في المرحلتين الإعداديـة والثانوية. كما طُلب إنشـاء مجموعة واسـعة من المواد الاختيارية الأخرى من قبل الوزارة من أجل تدريسها في هذه المدارس غير هاتين المادتين. وانسـجامًا مع هذا القانون، نُشرَت جداول الدروس الأسـبوعية بقـرار مجلس التربية والتعليم في وزارة التربيـة الوطنية ذي الرقم 69 بتاريخ 25. 06. 2012 مـن أجـل مؤسسـات التعليم الابتدائـي، وبالقرار ذي الرقـم 124 بتاريـخ 14. 08. 2012 من أجل مؤسسـات التعليم الإعدادي. كما أضيفت مادة المعلومات الدينية الأساسـية في هذا الجـدول لكـي تُدرَّس في المـدارس الإعدادية والثانوية مـادةً اختيارية إلى جانـب مادتَي القرآن الكريم وسيرة سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم.

التطـور الآخر الذي واجهته حكومة حزب العدالـة والتنمية حول دروس "الثقافة الدينية وعلـم الأخلاق" في التعليم الابتدائـي والتعليم الإعدادي– هو القرارات الصادرة من محكمة حقـوق الإنسـان الأوربية حول الطلب الذي قدّمـه أولياء الأمور العلويـون في عامَي 2007 و2014 حول إلزامية تدريس هذه المادة. وقد قضت المحكمة في القرارات المذكورة باختصار عـدم معارضتها لإلزاميـة تدريس مادة "الثقافة الدينية وعلم الأخـلاق" في تركيا، لكنها رأتَ أن هذه المناهج الدراسـية ليسـت موضوعيةً وحاسمةً وتعدديةً بما فيه الكفاية، ومن ثَمّ فهي لا تفـي بمعايير الإلزامية. وبعد إصدار محكمة حقوق الإنسـان الأوربيـة هذه القرارات، اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية موقفًا في الحفاظ على الوضع القانوني المسـتمر منذ عام 1982 ومتابعة تدريس مادة "الثقافة الدينية وعلم الأخلاق" بشـكل إلزامي. وفي المقابل، أُعيد النظر في مناهـج مـادة "الثقافـة الدينية وعلم الأخـلاق" في التعليم الابتدائي والإعدادي تماشـيًا مع انتقادات محكمة حقوق الإنسان الأوربية المذكورة.

وفي إطـار ذلك، عُزِّزت البنية التحتيـة التربوية للبرامج مع النهج التعليمي الذي أُدخِل في مناهـج الثقافة الدينية وعلم الأخلاق في التعليـم الابتدائي والتعليم الإعدادي التي أُعِدّت في عامـي 2005 و2006، وتحققـت للمناهج هيـاكل أكثر موضوعية وعلميـة في ضوء المصادر الأساسـية للعقيـدة والتعليـمات الإسـلامية. وقـد أُعيـدَ النظـر في كلا المنهاجين عـام 2010 وعُـزِّزت الطبيعـة التعددية للمناهج من خلال إعطاء مساحةٍ أكبر لفـروق التأويلات، بما في ذلك العلوية في الإسلام.[4]

التطـور الإيجـابي الآخر الـذي شـهدته دروس الثقافة الدينيـة وعلم الأخـلاق في التعليم الإعدادي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية يتعلق بعدد ساعات تدريس هذه المادة. فقد خُصِّصت سـاعةٍ واحدةٍ في الأسـبوع لتدريس مـادة الثقافة الدينية وعلـم الأخلاق في التعليم

الإعدادي منذ عام 1982، غير أن عدم كفاية فترة الساعة الواحدة في الأسبوع لتدريس منهاج هذه المادة بشكل كامل كان مثار جدل من الفرقاء المعنيين دومًا.[5] والتطور الذي حصل في هذا الموضوع، هو القرار الذي أُعِدّ مسبقًا وأصدره مجلس التربية والتعليم تحت رقم 53 بتاريخ 30. 05. 2017 القاضي بتخصيص ساعتين دراسيتين أسبوعيًّا لتدريس مادة الثقافة الدينية وعلم الأخلاق في المرحلة الإعدادية تدريجيًّا اعتبارًا من العام الدراسي 2017–2018.

والتطور الآخر الذي شهدته دروس الثقافة الدينية وعلم الأخلاق في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية هو البدء بإدراج أسئلةٍ حول هذه الدروس في امتحانات الانتقال إلى المرحلة الإعدادية والمرحلة الجامعية. ففي امتحانات الانتقال إلى المرحلة الثانوية في السابق كانت ترد بعض الأسئلة المتعلقة بالثقافة الدينية وعلم الأخلاق ضمن مادة الاجتماعيات، إلّا أن مادة الثقافة الدينية وعلم الأخلاق عُدّت مادةً مستقلةً في نظام امتحان الانتقال من التعليم الأساسي إلى الإعدادي (TEOG) المطبق اعتبارًا من العام الدراسي 2013–2014، وأدرجت الأسئلة الخاصة بها على قدم المساواة مع المواد الأخرى. وقد بدأت الأسئلة ترد من منهاج الثقافة الدينية وعلم الأخلاق في التعليم الثانوي في امتحانات الدخول إلى الجامعة YGS و LYS اعتبارًا من عام 2013.[6] وإدراج الأسئلة من مادة الثقافة الدينية وعلم الأخلاق في هذه الامتحانات يمكن أن يُعد تطورًا مهمًا؛ باعتباره يزيد من قيمة المادة لدى المعنيين، مثل الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور؛ نظرًا للأهمية التي تُمنَح للامتحانات المذكورة من أجل التسجيل في ثانويةٍ أو جامعةٍ جيدة في بلدنا.

التطورات التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء:

تُعَدّ مدارس الأئمة والخطباء إحدى المؤسسات الرئيسة التي يتضمنها نظام التعليم في عهد الجمهورية. وشكلت منذ تأسيسها قضيةً للجدل الدائم لدى الأوساط في تركيا من حيث عددها وأهدافها ومناهجها وطلابها والخريجون فيها وقد شهدت القرارات السياسية التي صدرت حول التطورات في هذه المدارس التي يثار الجدل حولها على المستوى السياسي والأيديولوجي أكثر من أرضيتها التربوية والتعليمية مساراتٍ مترددة صعودًا وانحدارًا. إذ افتُتحت هذه المدارس في بداية عهد الجمهورية اعتمادًا على قانونٍ "توحيد التدريس"؛ أي نظام التعليم الموحد، وأُغلقت تمامًا منذ السنوات الأولى في فترة الحزب الواحد، ثم افتُتحت مجددًا في فترة حكومة الحزب الديمقراطي في عام 1951 استجابةً لطلبات الشعب وحاجته الماسة إلى الخدمات الدينية.

شهدت هذه المدارس منذ إعادة افتتاحها في عام 1951 وحتى عام 1990 زيادةً في الكمية، وتحولًا نوعيًّا، بل تعرضًا للانقطاع كذلك في عملية 28 شباط 1997. حيث أخذ طلاب مدارس الأئمة والخطباء الذين تخرجوا من مختلف فروع الجامعات مواقع مهمّة لهم في مجالات السياسة، والبيروقراط، ودنيا الأعمال، والمنظمات الأهلية، ولاسيما بعد أعوام الثمانينيات، وتبوَّؤا الدور القيادي في التنشئة الاجتماعية والمحافظة على المجتمع، وقد كان

تُعَدّ مدارس الأئمة والخطباء إحدى المؤسسات الرئيسة التي يتضمنها نظام التعليم في عهد الجمهورية وشكلت منذ تأسيسها قضيةً للجدل الدائم لدى الأوساط في تركيا من حيث عددها وأهدافها ومناهجها وطلابها والخريجيون فيها

الهدف الرئيس من عملية 28 شباط هو إيقاف هذا النهج في هذه المؤسسات والسيطرة عليها، رغم أن ذكر ثانويات الأئمة والخطباء لم يرد في القرارات التي اتُّخِذَت في اجتماع مجلس الأمن القومي، إلا أن عبارتَي: "تنفيذ التعليم الإلزامي خلال ثماني سنوات بلا انقطاع في عموم تركيا"، و"الإبقاء على المؤسسات التعليم الوطني المسؤولة عن تنشئة رجال الدين المثقفين المخلصين للنظام الجمهوري ولمبادئ ثورة أتاتورك وإصلاحاته في المستوى اللازم منسجماً مع مضمون قانون توحيد التدريس" – كشفتا النوايا التي يتعين اتخاذها بحق ثانويات الأئمة والخطباء.[7]

وقد وُضعت هذه القرارات الصادرة قيد التنفيذ في فترة حكومة الائتلاف المشكلة من حزب الوطَن الأم والحزب الديمقراطي اليساري والحزب الديمقراطي التركي. ومع تنفيذ قانون التعليم الإلزامي لثماني سنوات بدون انقطاع الصادر في تاريخ 16 آب 1997 أُغلقت المرحلة الإعدادية من مدارس الأئمة والخطباء، كما اتُّخِذت التدبيرات المختلفة للحيلولة دون دخول طلاب الأئمة والخطباء إلى المعاهد الدراسية العليا المختلفة. وبعد الكتاب الذي أرسله نائب رئيس هيئة الأركان الجنرال جَويك في هذا الصدد إلى رئيس مجلس التعليم العالي الأستاذ الدكتور كمال غوروز في تاريخ 14 تموز 1998 اجتمع مجلس التعليم العالي في تاريخ 30 تموز عام 1998 وأجرى تعديلاً على المادة 45 من القانون ذي الرقم 2547، ووضِعَ تطبيق "تثقيل المواد" في الانتقال إلى التعليم العالي قيد التنفيذ اعتبارًا من 1991. [8]

ووفقًا للتطبيق المذكور أصبح دخول المتخرجين من مدارس الأئمة والخطباء إلى جانب المدارس المهنية والفنية الأخرى إلى فروع التخصصات الأخرى في التعليم العالي سوى الاختصاص الذي تخرجوا فيه شبهَ مستحيل تقريبًا. كما أن المتخرجين من مدارس الأئمة والخطباء الممنوعين من الدخول إلى الفروع المختلفة في التعليم العالي باتوا يجدون مشقةً كبيرةً حتى في الدخول إلى فروع في اختصاصاتهم في كلية الإلهيات؛ بسبب القيود التي وُضِعت عليها. وبسبب تطبيق "تثقيل المواد" ومنع الحجاب – اضطر العديد من خريجي مدارس الأئمة والخطباء في هذه الفترة إلى متابعة تعليمهم العالي في الدول الأخرى وفي مقدمتها الدول الأوربية، بدعم من المنظمات الأهلية.[9] وكان تطبيق "تثقيل المواد" سببًا في الانخفاض الكبير في أعداد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء، حتى وصل الحال في هذه المدارس إلى عتبة الإغلاق؛ بسبب عدم توفر الطلاب في بدايات أعوام 2000.

وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم نتيجة الانتخابات في تاريخ 3 تشرين الثاني عام 2002، وشكّل ميلادًا جديدًا بالنسبة لمدارس الأئمة والخطباء. وقد عبر حزب العدالة والتنمية في برنامجه الحزبي والبرنامج الحكومي الذي أعدّه عن تكافؤ الفرص والإمكانات في

وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم نتيجة الانتخابات في تاريخ 3 تشرين الثاني عام 2002 وشكّل ميلادًا جديدًا بالنسبة لمدارس الأئمة والخطباء وقد عبر حزب العدالة والتنمية في برنامجه الحزبي والبرنامج الحكومي الذي أعدّه عن تكافؤ الفرص والإمكانات في كل مستوى من مستويات التعليم

كل مستوى من مستويات التعليم، وتوفيره الإمكانات للتنقل العمودي والأفقي بين المستويات، وتغييره نظام القبول الظالم بحق طلاب التعليم المهني في الجامعات. كما أن كون أغلب أعضاء الحزب وفي مقدمتهم رئيس الحزب رجب طيب أردوغان من بين خريجي هذه المدارس- شكّل الأمل في تلافي السلبيات التي شهدها جماهير مدارس الأئمة والخطباء. وبعد هذه التطورات الإيجابية بدأ أعداد الطلاب في هذه المدارس يزداد من جديدٍ بدءًا من عام 2003.

قدّمت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ العام الأول لتسلمّه الحكم عددًا كبيرًا من المبادرات من أجل إلغاء تطبيق "تثقيل المواد" في الدخول إلى الجامعة الذي يخصّ الثانويات المهنية، وتتمركز حول مدارس الأئمة والخطباء. وكانت المبادرة الأولى في شهر تشرين الأول عام 2003 حين قدّم إلى مجلس الشعب التركي الكبير مشروع قانون يخصّ الثانويات المهنية، لكنه واجه ردود أفعال من الرأي العام، فلم يبُحَث. وفي أيّار عام 2004 قدمت الحكومة من جديد مشروع قانون مجلس التعليم العالي من أجل إعادة تنظيم الدخول إلى الجامعات، لكن هذه المحاولة واجهت ردود أفعال من رئاسة هيئة الأركان ورؤساء الجامعات وأعضاء الهيئة التدريسية وبعض المنظمات الأهلية.[10] ورغم ذلك مُرِّر تعديل القانون في المجلس على الرغم من ردود الأفعال هذه، لكنه لقي فيتو أحمد نجدت سَزار رئيس الجمهورية آنذاك، في تاريخ 28 أيار عام 2004 بذريعة أن بعض المواد التي تتضمن الأجزاء الخاصة بمدارس الأئمة والخطباء تتعارض مع مبادئ توحيد التعليم والعلمانية.

في المبادرة الآتية من أجل تجاوز تطبيق "تثقيل المواد"، أصدرت وزارة التربية الوطنية في تاريخ 14 كانون الأول عام 2005 لوائح تنظيمية للتعليم الثانوي المفتوح، وأرادت من خلاله منح الخريجين في الثانويات المهنية إضافة إلى شهادتهم شهادة التعليم الثانوي المفتوح.[11] لكن هذه المبادرة كذلك كان مصيرها إبطال بعض بنود اللائحة التنظيمية المذكورة وإيقافها عن التنفيذ بموجب القرار الصادر من مجلس الدولة ذي الرقم الأساسي 2005/ 6384 في تاريخ 6 شباط عام 2006 وذلك نتيجة للدعوى التي رفعها مجلس التعليم العالي.

تغيَّرَ موقف مجلس التعليم العالي من تطبيق "تثقيل المواد"، وكان هو المدافع الرئيس عنه، بعد تعيين الأستاذ الدكتور يوسف ضياء أوزجان رئيسًا للمجلس من قبل رئيس الجمهورية عبد الله غول، وبدأ مجلس التعليم العالي إثر ذلك في السعي لإلغاء تطبيق "تثقيل المواد". وفي الاجتماع الذي عقده المجلس بتاريخ 21 تموز عام 2009 أصدر القرار بإلغاء تطبيق "تثقيل المواد". لكن نقابة المحامين في إسطنبول حوَّلَ القرار إلى مجلس الدولة من أجل إبطاله، وأبطِل بقرار المحكمة ذي الرقم الأساسي 2009/ 6890 بتاريخ 20. 11. 2009. وفي تاريخ 17

كانـون الأول 2009 أصـدر مجلـس التعليم العالي قـرارًا بتخفيض فارق النقـاط بين المدارس العامة والمدارس المهنية من 0.5 إلى 0.02 نقطة. وأوقفَ مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار أيضًا بموجب قرار المحكمة ذي الرقم الأساسي 2010/ 2 الصادر بتاريخ 27. 01. 2010 نتيجة دعوى الإبطال التي قدّمتها نقابة المحامين في إسطنبول.

وبينما كان الصراع مستمرًا بين مجلس التعليـم العالي ومجلس الدولة– أصدر مجلس التربية والتعليم في وزارة التربية الوطنية قرارًا بإعادة تنظيم جداول الساعات الدراسية في مؤسسات التعليـم الابتدائي والتعليم الإعدادي، وألغى حقـول "علم الفن والاجتماعيات والرياضيات واللغـة التركيـة والأجنبيـة" الجاريـة في التعليم الإعـدادي. وحُـدِّدت المجموعات الدرسـية بالدروس الاختيارية والدروس الإلزامية. وبناءً على هذا الإجراء الجديد تناول مجلس التعليم العالي الموضوع من جديد في اجتماعه المنعقد بتاريخ 1 كانون الأول عام 2011، وألغى معدَّلَي 13،0 و 15،0 المسـتخدمين في حسـاب درجات التحصيل الدراسي الثانوي عند الدخول إلى الجامعـة، وحـدّده بـ0.12 لكل مرشـح. وقد جرى تناول تطبيق تثقيل المواد كذلك في سـياق التشريعـات القانونية في عام 2012، المعروفة بقانـون التعليم 4+4+4، وأُجريت التعديلات عـلى المـادة 45 مـن قانون مجلـس التعليـم العـالي ذي الرقـم 2547، وأُلغِي بموجبهـا تطبيق المعـدلات المختلفة في الدخول والتسـجيل في الجامعـات بالكامل. وبهذه الطريقـة وُفِّرَ تكافؤ الفـرص والإمكانيات لدخول الجامعة، حتى يتمكن خريجو مدارس الأئمة والخطباء وخريجو الثانويات المسـلكية الأخرى جنبًا إلى جنبٍ من دخول جميع أقسـام الجامعات إذا حصلوا على الدرجات الكافية من دون أي عقبات، واتُّخِذت خطوة مهمّة نحو المساواة الاجتماعية.

يُعـدّ قانون التعليـم الإلزامي لاثني عشر عامًا الذي صدر في عـام 2012، الترتيب الآخر الـذي أدّى إلى إعـادة بنـاء البنيـة المؤسّسـية لمـدارس الأئمة والخطبـاء في عهد حـزب العدالة والتنميـة. ففـي سـياق الترتيب المذكـور، عُدِّلت الفقـرة الأولى من المادة 25 مـن القانون رقم 1739 وأصبح نصها كالآتي:

"تتكـون مؤسسـات التعليـم الابتدائـي من: المـدارس الابتدائيـة الإلزاميـة ذات الأربع سـنوات، والمدارس الإعدادية الإلزامية ذات الأربع سـنوات والتي تمنـح فرصة الاختيار بين البرامج المختلفة، إلى جانب مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية".

وهكـذا، فـإن هـذا الترتيـب ينصّ على إعـادة فتـح المرحلة المتوسـطة من مـدارس الأئمة والخطباء التي أغلقت مع تطبيق التعليم المستمر الإلزامي لمدة ثماني سنوات في عام 1997.[12] إنّ حكومـة حزب العدالة والتنمية أزالت العقبات أمـام مدارس الأئمة والخطباء التي ورثتها مـن عمليـة 28 شـباط، وأدّى ذلك إلى زيـادة كبيرة في أعـداد هذه المـدارس. والجدول1 يبين التغييرات العددية المتعلقة ببعض هذه السنوات قبل فترة حزب العدالة والتنمية وبعدها.

	المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية		
العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الطلاب الإجمالي
1997-1996	601	318،775	601	192،727	511،502
1998-1997	604	218،631	605	178،046	396،677
2003-2002	–	–	536	64،534	64،534
2004-2003	–	–	×452	84،898	84،898
2011-2010			493	235،639	235،639
2012-2011	–	–	537	268،245	268،245
2013-2012	1،099	94،467	708	380،771	475،238
2014-2013	1،368	209،194	851	493،501	692،695
2015-2014	1،597	385،830	1،017	546،443	932،273
2016-2015	1،961	524،295	1،149	555،870	1،080،165
2017-2016	2،777	657،020	1،408	634،406	1،291،426

الجدول 1 : التطور العددي في مدارس الأئمة والخطباء قبل حزب العدالة والتنمية وبعده
المصدر: وزارة التربية والتعليم، إحصائيات التعليم الرسمية تبعًا للسنوات المختلفة

وكما هو واضح في الجدول1، شهدت أعداد مدارس الأئمة والخطباء انخفاضًا حادًّا نتيجة القرار الصادر في 28 شباط 1997. ففي العام الدراسي 1996–1997 بلغ مجموع مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية والثانوية 601 مدرسة تضم 511.502 من الطلاب. وانخفض هذا العدد في العام الدراسي 2002–2003 إلى 64.534 طالبًا. وبدأت أعداد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء في الزيادة من جديدٍ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2003. فتضاعف عدد الطلاب في هذه المدارس ستة أضعاف تقريبًا ما بين عامَي 2003 و2012. إلا أن الزيادة العددية الحقيقية حدثت بعد التشريعات القانونية التي نُظِّمت، وأزالت العوائق في عام 2012، حيث بلغ عدد الطلاب الدارسين في مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية والثانوية مليونًا و291426 طالبًا في العام الدراسي 2016–2017.

إلى جانب التطورات العددية التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء في فترة حزب العدالة والتنمية، اتُّخذت خطوات مختلفة نحو التطوير النوعي لهذه المدارس أيضًا. فقد أُجريت تحديثات المنهاج التعليمي في الدروس الاختصاصية في المدارس المذكورة في عامَي 2008 و2017. كما أنه وبعد عام من تحويل جميع المدارس العامة في تركيا إلى مدارس (الأناضول)، اتّخذت وزارة التربية الوطنيّة قرارًا في تاريخ 09. 05. 2014 يقضي بتحويل جميع مدارس الأئمة والخطباء إلى مدارس (الأناضول) أيضًا. وكانت هذه محاولةً من أجل تنشئة طلاب متفوقين أكاديميًّا في

هذه المدارس من خلال مشاركتهم في امتحانات (TEOG). وتشير الإحصائيات إلى أنه رغم التحسّن الذي طرأ على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات المحافظة في تركيا منذ عام 1980، إلا أن هذا التحسّن لم ينعكس بما فيه الكفاية على هذه المدارس، وأن هذه المدارس لا تزال تجتذب الطلاب من الفئات المتوسطة والفقيرة من المجتمع.[13]

الإجراء الآخر الذي نُفِّذ في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل تحسين نوعية التعليم في مدارس الأئمة والخطباء هو افتتاح مدارس (الأناضول) للأئمة والخطباء التي تطبق مشروعات برامج مختلفة. فالتشريع القانوني ذي الرقم 6528 الذي حُدِّث في 01. 03. 2014 قضى بافتتاح المدارس والمؤسسات التي تنفذ مشروعات وطنية أو دولية، وربطَ تعيين المديرين والمعلمين في هذه المدارس بموافقة الوزير. وعقب هذا القانون بدأ افتتاح ثانويات وإعداديات الأناضول للأئمة والخطباء المختلفة التي تطبق البرامج الخاصة. وقد صُنِّفت المدارس التي افتتحت في هذا الصدد على النحو الآتي:

- ثانوية الأناضول للأئمة والخطباء التي تطبق مشروع العلوم الاجتماعية والعلمية (عددها: 44)
- ثانوية الأناضول للأئمة والخطباء التي تضمّ صف اللغة الأجنبية التحضيري (عددها: 27)
- ثانوية الأناضول للأئمة والخطباء التي يتعلم فيها الطلاب الحفاظ (عددها: 17)
- ثانوية الأناضول الدولية للأئمة والخطباء (عددها: 8)
- إعدادية الأئمة والخطباء التي تطبق نموذج حفظ القرآن الكريم إلى جانب التعليم الرسمي (عددها: 18).[14]

بدأت مدارس الأئمة والخطباء تكتسب أبعادًا دوليةً في مرحلة ما بعد 1980، وبفضل التغيير الذي حصل في السياسة الخارجية التركية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، ولاسيما العلاقات الحميمة التي أُسِّست مع المجتمعات الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم كافة- اكتسبت هذه المدارس معنىً أكثر وضوحًا، وتحولت نشاطاتها في هذا الصدد إلى عملٍ مؤسَّسيّ.

أصبحت التجربة التعليمية التي قدمتها تركيا من خلال هذه المدارس، ببنيتها المؤسساتية، وبمناهجها الدراسية والنموذج الإنساني الذي تنتجه- محط اهتمام دوليّ، ولاسيّما ابتداءً من عام 2000. بدأت عدد من المجتمعات الإسلامية في أنحاء العالم كافة تنظر إلى الفهم الإسلامي الذي يُقدَّم في هذه المدارس على أنّه نموذج، وبدأ الحديث يدور حول إمكانية طلب المساعدة والتعاون مع تركيا في شأن التعليم الديني وتنشئة علماء الدين[15]. وقد افتتح وقف الديانة التركي بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية في هذا الصدد بمدارس تعليمية مشابهة في

عـددٍ من الدول. كـما أن عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسـون في مـدارس الأئمة والخطباء الأناضول الدولية الثمانية الموجودة حاليًّا يتجاوز ألف طالبٍ من حوالي مئة دولةٍ مختلفة. ويبين هذا الوضع أن هذه المدارس أصبحت محط آمال المجتمعاتِ الإسـلامية، لا في تركيا فحسـب، بل في أنحاء العالم كافة أيضًا.

التطوّرات الحاصلة المتعلّقة بالتعليم الدينيّ العالي

إنّ أهمّ الترتيبات القانونية المتعلقة بالتعليم الدينيّ العالي في تركيا قبل حكم حزب العدالة والتنميـة حصلـت بُعَيد الانقلاب العسـكري عام 1980، وحوِّلت في هـذه المرحلة بموجب المادّة الثامنة والعشرين المؤقّتة لقانون مجلس التعليم العالي رقم 2547 الصادر بتاريخ 6 تشرين الثاني عام 1982– المعاهد الإسلاميّة العالية المفتتحة اعتبارًا من عام 1959 في شتّى الولايات بشـكلٍ تتبـع فيه لوزارة التعليم الوطنيّة– إلى كليّات إلهيـات، ورُبِطَت بالجامعات في الولايات التـي توجد فيها. وبهذا الشـكل، ارتفعت أعداد كليّات الإلهيات المنشـأة في ثماني جامعاتٍ إلى ثلاثٍ وعشرين، إضافة إلى خمس عشرة كليّة أخرى حتّى عام 1997. إلى جانب ذلك كان قرار مجلس التعليم العالي في 29. 12. 1988 يتضمن افتتاح المدارس المهنية الشرعية العالية، التي ارتفع عددها مع مرور الوقت إلى خمسـة. وكانت المادّة الثالثة للقانون رقم 3580 الّذي دخل حيّز التنفيذ بنشره في الجريدة الرسمية ذات الرقم 20215 بتاريخ 4 تمّوز 1989؛ تعرّف كليّة الإلهيات بأنها: "مؤسّسةٌ لإعداد مدرّسين".

وكان أهمّ التطورات المتعلّقة بكليات الإلهيات في عملية 28 شباط 1997 يتعلق ببنية هذه المؤسّسات، وقد نوقِشَ مجال التعليم الديني من جديدٍ في إطار "مشروع تطوير التعليم الوطني" المُنَفَّذ بالتعاون بين مجلس التعليم العالي YÖK وبنك العالم بين عامي 1994– 1998 لإعداد المعلمـين الذيـن سـيتولون التعليم الابتدائي والمتوسـط في مرحلـة ما قبل المبـاشرة بالوظيفة؛ بهـدف رفع جودة التعليم. وأُعيدت هيكلة كليات الإلهيات بقرار مجلس التعليم العالي بتاريخ 11. 07. 1997، وقُرِّرَ التخلّي عن بنية التعليم أحادي البرنامج في هذه الكليات، وبدأ تطبيق برنامجـين مختلفين ابتداءً من السـنة الدراسـيّة 1998–1999، وهما: برنامـج التعليم الجامعي في الإلهيـات، وبرنامـج إعداد المعلمين في الثقافة الدينيّة وعلم الأخـلاق في التعليم الابتدائي، وبهذا التطبيق شُـكِّلَ لأوّل مرّة برنامجٌ منفصل لإعـداد معلمين لتدريس الثقافة الدينية وعلم الأخـلاق لمرحلة التعليـم الابتدائي. كما أُلحِقَ إعداد معلّمي الثقافـة الدينيّة وعلم الأخلاق في المرحلة المتوسّـطة والمواد المسـلكية في ثانويات الأئمة والخطباء– ببنية معهد العلوم الاجتماعية الذي افتتح في جامعة أنقرة، بخضوعهم لبرنامجٍ مكونٍ من ثلاثة فصولٍ دراسيةٍ نصف سنويةٍ للتعليم العالي بلا أطروحة.

بـدأت مدارس الأئمـة والخطباء تكتسـب أبعادًا دوليةً في مرحلة مـا بعد 1980 وبفضل التغيير الـذي حصل فـي السياسة الخارجيـة التركية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية ولاسيما العلاقات الحميمة التـي أُسّست مع المجتمعات الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم كافة

وبهذا الشـكل تحرّرت كليّات الإلهيـات من وضع إعداد موظّفـين لاسـتخدامهم في المجـالات الخدميـة المتنوّعة عبر برنامـج وحيد النمط، وأُحْـرِزَت خطوةٌ مهمّـةٌ نحو تفرّعها إلى فـروع واختصاصـات. لكنـه إلى جانب المكاسـب المهمّة لهذه الهيكلة الجديدة وتشكل الفروع والاختصاصات في بنية هذه الكليّات والتخطيط لإعداد مهنة التعليم بشـكل أفضل فإنّ بقاء برنامج إعداد معلمي الثقافة الدينية وعلم الأخلاق في التعليـم الابتدائي على وجه الخصـوص بعيدًا عن الكفاية في المعلومـات الميدانية- شـكّل نقصًا مهـمًّا، وأصبح هذا الوضع من أهمّ موجبات النقاشـات الجارية في الفصول اللاحقة المتعلّقة بالاختصاص المعنيّ ومتخرِّجيه.

وابتداءً من عملية 28 شباط حتّى عام 2008 واصلت هذه العملية تأثيرها في مجلس التعليم العـالي، فوُقِّـع على القرارات المتنازع عليهـا في التعليم الديني العـالي في تركيا، وأضحى قانون حظر ارتداء الحجاب المطبّق بشكل تعسّفي أكبر دمار لطلاب كليّات الإلهيات كما هو الحال في بقيّة الكليّات. إلى جانب أنّ التغيّر الّذي شهدته شخصيّة طلاب ثانويات الأئمة والخطباء على نحو خاصّ في هذه الحقبة قد أثّر بصورة سـلبيّة في كليّات الإلهيات لسـنين طويلة، وقد أُغلقت مدارس التعليم المهني العالي القائمةُ حينئذ في كليات الإلهيات بذريعة برنامج التعليم الجامعي الأول[16] في كليـات الإلهيـات المُفتَتح في كليّة التعليم المفتوح في جامعة الأناضول عام 1998. واعتبارًا من العام الدراسي 1998 – 99 توقف اسـتقبال الطلّاب للتعليم الثاني[17] في كليّات الإلهيات، وانخفضت بعدها المقاعد المخصّصة للطلاب في هذه الكليّات عامًا بعد عام.

فبينـما كانـت المقاعد المخصّصـة للطلاب في برامـج التعليم الأول والثـاني في 23 كلية من كليـات الإلهيـات 2927 مقعدًا عـام -1996 انخفض هذا العـدد إلى 972 عام 2004 بما في ذلك مقاعد فرع إعداد معلّمي الثقافة الدينيّة وعلم الأخلاق ضمنًا. وهذا الوضع، إلى جانب التعيينـات الوظيفيـة الجارية بأعداد محدودة في الأسـاس- انعكس سـلبًا على إعـداد الموظّفين الدينيين الّذين يفتقر إليهم البلد في الأصل.[18]

ولم يتـم تجاوز مشـكلة الحدّ مـن المقاعد الّذي شـهده التعليم الدينيّ العـالي إلا بعد التغيير الّذي شـهدته رئاسة مجلس التعليم العالي بتاريخ 10 كانون الأوّل سنة 2007 في ولاية الحُكم الثانية لحزب العدالة والتنمية، واعتبارًا من هذه السـنة شـهدت كليّـات الإلهيات زيادةً عدديّةً جادّةً وملحوظةً، وتضاعفت أعداد الكليّات ومقاعد الطلبة أضعافًا كثيرة. كما استأنف برنامج التعليـم الثاني في هذه الكليّات بقبول الطـلاب، وافتُتحت كليّة إلهيات على الأقل في كلّ ولاية تقريبًا خلال السـنوات القليلـة اللاحقة، وارتفعت أعداد المقاعـد المخصّصة في هذه الكليّات إلى 17433 سـنة 2013، ومن الملاحظ في دليل المقاعد الّذي نشرَه سنة 2017 مركز القياس

والاختيار والتوطيد الجامعي ÖSYM بوصفه إشعارًا أوّليًّا- أنّ العدد المخصّص لها أصبح 14 ألفًا تقريبًا.

إلى جانب ذلك، ورغم الحاجة الملحّة للمدرّسين في هذه المجالات؛ فإنّه حُدَّ لسنين طويلة من عدد المقاعد في برامج التعليم الجامعي العالي بلا أطروحة (ثلاثة فصول دراسيّة نصف سنويّة) المفتتَحة في بنية معهد العلوم الاجتماعية في جامعة أنقرة والمقرّرة سنة 1997 من أجل إلحاق مدرّسين لمادّة الثقافة الدينيّة والعلوم الأخلاقيّة بالتعليم المتوسّط والمادّة المهنية لثانويات الأئمة والخطباء. في عهد الولاية الثانية لحكومة حزب العدالة والتنميّة ابتُدِئَ بالتخلُّص كليًّا من برنامج التعليم الجامعي العالي بلا أطروحة سنة 2010، ومُنِحت بعض كليّات الإلهيات الحقّ في تنظيم برنامج شهادة التأهيل التربوي، لكن هذا التطبيق أعيد تنظيمه من جديد عبر الترتيب الّذي جرى سنة 2011 بافتتاح برامج الشهادات لإعداد المعلّمين في بنية كليّات التربية والتعليم فقط. وتُقدَّم في هذا التطبيق المستمرّ حاليًّا في كلّيات التعليم صيغة لإعداد المعلّمين من خلال برامج شهادات التأهيل التربوي المكوّن من فصلين اثنين في كليّات التعليم، والموجّهة لطلّاب ومتخرّجي الكليّة كافّة، الّذين يشكّلون مصادر المجالات التدريسيّة.

غير أنّ تَرْك تحديد المقاعد بيد الجامعات يجعل كفاءة هذه البرامج المقدّمة لأعداد غفيرة من الطلّاب والمتخرّجين مثارًا للجدل. وكان آخر التطوّرات في هذا الموضوع يتضمّن قرارًا جديدًا اتّخذه مجلس التعليم العالي في اجتماعه بتاريخ 07. 06. 2017، الّذي قُرِّر من خلاله إضافة

دروس التأهيل التربوي من 25 درجة إلى برامج التعليم الجامعي في كليّات الإلهيات والعلوم الإسلامية والإسلام والعلوم الدينيّة، وتطبيق البرامج الّتي ستُحضَّر اعتبارًا من السنة الدراسيّة 2017–2018،[19] وبهذا الشكل استُرِدّت الوظائف التي تولّتها هذه الكلّيات منذ تأسيسها، والتي حُرِمت منها وفق القانون رقم 3580 الصادر سنة 1989 في إعداد المدرسين.

وثمّة تطوّرٌ آخر شهده مجال التعليم الديني العالي في عهد حكم حزب العدالة والتنمية، هو افتتاح برامج إكمال التعليم الجامعي من خلال نظام التعليم عن بعد، ونشرها على نطاق واسع. فقد افتُتِحَت هذه البرامج في البداية في بنية كليّة الإلهيات في جامعة أنقرة في السنة الدراسيّة 2005–2006 لفتح الطريق أمام خريجي كلية الإلهيات من برنامج التعليم الأول لمتابعة التعليم وحصولهم على درجة الإجازة الجامعية الليسانس، ثم أضيفت هذه البرامج إلى بنية تسع كليات إلهياتٍ أخرى اعتبارًا من عام 2009. وبينما كان المخصّص لهذه البرامج 4100 مقعدٍ اعتبارًا منة عام 2012 أصبح هذا العدد 4775 مقعدًا في عام 2016.[20] وبقيت هذه البرامج التي مكنت الفرصة لموظفي الشؤون الدينية على وجه الخصوص العاجزين عن إيجادِ فرصة الدراسة في التعليم النظامي لرفع مستوياتهم العلمية– موضوع جدلٍ كبيرٍ مع أقرانهم في العمل من حيث الفاعلية والإنتاجية.

والتطورات المهمّة الأخرى في هذه الحقبة شهدتها بنية برنامج كليّات الإلهيات. فقد حُذِفت عبارة التعليم الابتدائي من أقسام إعداد معلمي الثقافة الدينية والعلوم الأخلاقية للتعليم الابتدائي المفتَتحة في كليات الإلهيات في عام 1998، وحوّلت إلى كليات التربية بالقرار 2375 المتّخذ في مجلس التعليم العالي بتاريخ 26. 05. 2006 الذي لا يزال يستمرّ فيه تأثير عملية 28 شباط. وكانت كليات الإلهيات قد فقدت بهذا القرار وظيفتها في إعداد المعلمين. وفي مقابل ذلك صدر القرار الذي اتّخذه مجلس التعليم العالي ذي الرقم 27428 بتاريخ 27. 07. 2010 ليعيد بدايةً إلى هذه الأقسام في كليات التربية عبارة "التعليم الابتدائي" من جديد، وأُعِيد تنظيم هذه البرامج وتعزيز معلوماتها الميدانية. وبذلك تُركت هذه الأقسام التي امتلكت تجربة التحوّل إلى بنيةٍ متعددة البرامج لمصيرها وانغلاقها مع الزمن، بتأهيل هذه الكليات لتناسب مجالات توظيف تلك الأقسام، وعادت كليات الإلهيات لبنية البرنامج الموحد.

كما حصلت مبادرةٌ أخرى تتعلّق بتنوع برامج كليّات الإلهيات في هذه المرحلة بالقرار الّذي اتّخذه مجلس التعليم العالي بتاريخ 2007.06.22، وقد افتُتِح بذلك برنامجان جديدان في بنية كليّة الإلهيات في جامعة أنقرة؛ هما: "أديان العالم" و"التعليم الديني الشعبي وخدماته". لكنّ هذه المبادرة لم تنتشر إلى باقي كليّات الإلهيات، وتوقف البرنامجان المعنيّان عن استقبال الطلّاب اعتبارًا من سنة 2013.

وكما حصل في ثانويات الأئمة والخطباء، بدأت كليّات الإلهيات تكتسب بعدًا دوليًّا باعتباره انعكاسًا لتحوّل السياسات الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية والعلاقات

القريبة المؤسّسة مع المجتمعات المسلمة في البقاع المختلفة في العالم. فافتُتح في هذا السياق في عام 2006 برنامج "الإلهيات الدولية" الذي بدأ تطبيقه بدايةً في بنية جامعة أنقرة، ثم انتشر إلى خمس كليات أخرى. وقد قدّم هذا البرنامج الذي بدأ بمبادرة من وقف الديانة التركي، واستمرّت بدعمه إمكانيةُ متابعة التعليم الجامعي في مجال الإلهيات في تركيا للطلاب الذين أتمّوا المرحلة الثانوية في بلدانهم التي ينتمون إليها. وفي هذا النطاق يتابع 671 طالبًا من 15 بلدًا مختلفًا تعليمهم في هذه البرامج اعتبارًا من العام الدراسي 2016–2017، وتخرّج من هذا البرامج 386 طالبًا حتّى عام 2016.[21]

وفي الوقت ذاته، افتُتحت للمرة الأولى مؤسّسات للتعليم الديني العالي خارج تركيا، في كازاخستان عام 2009، وفي قيرغيزيا وجمهورية شمال قبرص التركيّة. وكانت المبادرة الأخرى لحكومة حزب العدالة والتنمية الموجهّة في منحى إكساب التعليم الديني العالي بعدًا عالميًّا تتمثّل بمشروع تأسيس جامعةٍ إسلاميّةٍ عالميّة.

وفي هذا النطاق، اتُّخذ القرار بتأسيس جامعة في إسطنبول تحت مسمّى "الجامعة الإسلامية العلمية التقنية الدوليّة في تركيا" بموجب القانون ذي الرقم 6641 بتاريخ 01.04.2015

ويمكن ترتيب التطورات الأخرى المتعلّقة بالتعليم الديني العالي على النحو الآتي: سُمِحَ للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية بافتتاح مؤسّسات التعليم الدينيّ العالي في بنية الجامعات الوقفيّة المتنوّعة خارج الجامعات الحكوميّة اعتبارًا من سنة 2010. كما سُمِح بعد 2011 للمرة الأولى بتنوع أسماء مؤسّسات التعليم الدينيّ العالي، وافتُتحت مؤسسات التعليم الديني العالي تحت أربعة أسماءٍ أخرى إلى جانب كلية الإلهيات، هي؛ كلية العلوم الإسلامية، وكلية العلوم الإسلامية والدينيّة الدولية، وكليّة العلوم الدينيّة، وكليّة علوم الإلهيات. واتّخذت الهيئة العامّة لمجلس التعليم العالي في اجتماعها بتاريخ 15 آب 2013 قرارًا بتحويل أسماء جميع كليّات الإلهيات إلى "كليّة العلوم الإسلاميّة"، وحذف دروس المدخل إلى الفلسفة، وتاريخ الفلسفة من برامج هذه الكليّات. لكن هذه القرارات أصبحت سببًا لنقاشاتٍ كثيفةٍ في الرأي العام، وبعد ردود أفعال عددٍ كبيرٍ من المثقفين والمختصّين في الإلهيات؛ انعقد اجتماع الهيئة العامّة لمجلس التعليم العالي من جديدٍ بتاريخ 19 أيلول 2013، وألغى قراراتها السابقة في الاجتماع.[22]

وتظهر أهمّية التعليم الدينيّ العالي في تركيا بشكلٍ أفضل عندما تُؤخَذ بعين الاعتبار وظيفته في إعداد موظّفين مؤهّلين في ميادين التعليم الديني وخدماته. ويُوظَّف خرّيجو كلّيّة الإلهيات في وظائف كثيرةٍ متعددةٍ تتطلب تأهيلًا وكفاءاتٍ، بدءًا من التدريس في مدارس الأئمة والخطباء، وتدريس مادة الثقافة الدينية وعلوم الأخلاق والمواد الدينية الاختيارية في بنية وزارة التربية الوطنية، وفي وظائف مختلفةٍ تحت سقف رئاسة الشؤون الدينيّة كالإمامة والخطابة، والوعظ، والإفتاء، والخدمات الدينيّة، والتعليم في دورات تحفيظ القرآن.

تظهر أهمّية التعليم الدينيّ العالي في تركيا بشكلٍ أفضل عندما تُؤخَذ بعين الاعتبار وظيفته في إعداد موظّفين مؤهّلين في ميادين التعليم الديني وخدماته ويُوظَّف خرّيجو كلّيّة الإلهيات في وظائف كثيرةٍ متعددةٍ تتطلب تأهيلًا وكفاءاتٍ

وعلى صعيد هذا المعنى، تتمتع كليّات الإلهيات بأهميةٍ حرجةٍ لتتمكن من أداء الأدوار التي تبنتها بشكلٍ مثمرٍ فعال، وتكتسب التطورات الإيجابية التي تحقّقت في مجالات التعليم الدينيّ النظاميّ والشعبي العامّ في عهد حزب العدالة والتنمية. ورغم ذلك فإنّ عجز هذا المجال عن بلوغ بنيةٍ منظّمةٍ حاليًّا تلبّي حاجات الوقت الّذي نعيش فيه ومتطلّباته وتوقّعاته تؤثر للأسف سلبًا في إمكانية تقديم خدمات ذات جودةٍ في مجال التربية الدينية والخدمات الدينية من شتّى الأنواع، ولا تزال هذه الحالة تقف أمام المعنيّين كافّة، وفي مقدمتهم حزب العدالة والتنميّة، الحزب السياسي الحاكم- بوصفها معضلةٍ يتوجّب حلّها.

التطورات الّتي شهدتها معاهد القرآن الكريم وبقيّة مجالات التربية الدينية العامّة وخدماتها:

إنّ رئاسة الشؤون الدينيّة هي المؤسسة الرسميّة الوحيدة في تركيا الّتي تقدّم خدمات دينيّةً وتربيةً دينيّةً شعبيةً عامّة، ولهذا السبب سيكون من المفيد أن نتحدّث باختصار عن هذه الرئاسة قبل الحديث عن التطورات في مجال التربية الدينية والخدمات العامّة الحاصلة في عهد حزب العدالة والتنميّة. فرئاسة الشؤون الدينيّة سعت منذ تأسيسها بموجب القانون ذي الرقم 429 بتاريخ 3 آذار عام 1924 في بداية عهد الجمهورية- إلى تقديم الخدمات الدينية والعلوم الدينية التي يحتاج إليها المجتمع بالوسائط المختلفة داخل القطر وخارجه بموجب الصلاحية الّتي يمنحها نظامها الداخلي. وفي مقابل هذا، تبوّأت منذ تأسيسها مكانها في مركز النقاشات الكثيرة من حيث الخدمات التي تقوم بها والمتعلقة بموقعها في بنية الدولة العلمانية ومشروعيتها ووظيفتها، لكنها أبدت التطور باستمرار في مجالات بنيتها وإمكاناتها وعدد موظفيها ومجالات خدماتها ووظائفها.

وفي عهد حكم حزب العدالة والتنمية حصلت رئاسة الشؤون الدينية على مكاسب مهمّةٍ نوعًا وكمًّا، ومع الترتيبات القانونية الّتي جرت في هذه المرحلة توسَّع مجال نشاطها وفعاليتها، وازداد عدد موظّفيها، وتحسنت حقوقهم. والأهمّ من هذا أنّ رئاسة الشؤون الدينيّة في هذه المرحلة اكتسبت مزيدًا من الاعتبار أمام الدولة والشعب داخل القطر، وعلى الصعيد الدولي، تُعَدّ إعادةُ تنظيم تصنيفها في البروتوكول والعرف السياسي للدولة سنة 2012، ورفعها من الترتيب الحادي والخمسين إلى الترتيب العاشر من المؤشّرات المهمّة لهذا الوضع.[23]

والتعديلات الشاملة التي قام بها حزب العدالة والتنمية عام 2010 على القانون المتعلق برئاسة الشؤون الدينية الصادر عام 1965، الذي ألغت منه المحكمة الدستورية العليا 13

في عهد حكم حزب العدالة والتنمية حصلت رئاسة الشؤون الدينية على مكاسب مهمّة نوعًا وكمًا ومع الترتيبات القانونية الّتي جرت في هذه المرحلة توسّعَ مجال نشاطها وفعاليتها وازداد عدد موظّفيها وتحسنت حقوقهم

مادة عام 1979، والذي يحمل الحنين إلى "القانون المتعلق بتأسيس رئاسة الشؤون الدينية ووظائفها"- كانت من أهم إجراءات الحزب المتعلقة برئاسة الشؤون الدينية. فبالتعديلات المذكورة ارتفعت مرتبة رئاسة الشؤون الدينية في هرمية الدولة من مستوى مديرية إلى مرتبة المستشارية، وأضيفت إلى المجلسين القائمين في الأصل أربع عشرة وحدة خدمية أخرى، تَسعُ منها بمستوى المديرية العامة.[24] وبذلك أُسِّست البنية التحتية القانونية التي تتمكن رئاسة الشؤون الدينية من خلالها بتقديم خدماتها الدينية على المستويين الوطني والدولي.

ومعاهد القرآن الكريم من أهمّ المجالات الخدميّة في التربية الدينيّة الشعبية العامّة الّتي تقوم بها رئاسة الشؤون الدينيّة، فهذه الدورات التابعة لرئاسة الشؤون الدينية، التي استمرت طوال عهد الجمهورية حتى يومنا هذا من دون انقطاع- كانت من أكثر مؤسّسات التربية الدينية المتأثّرة سلبًا من القرارات المتّخذة في عملية 28 شباط قُبَيل حكم حزب العدالة والتنمية، وكانت العبارة الّتي أخذت مكانها في الفقرة ب من المادّة الثالثة من إعلان مجلس الأمن الوطني موضوع البحث، نذير الوقائع التي ستعيشها هذه الدورات:

ينبغي القيام بالترتيبات القانونية والإدارية اللازمة من أجل قيام دورات القرآن التي يمكن أن ينتسب إليها فقط الأولاد الذين أتمّوا السنوات الثماني من التعليم الإلزامي، وبناءً على رغبة أوليائهم- بنشاطاتها في إطار مسؤولية التربية الوطنية وإشرافها.

ثم جاء ملحق المادّة الثالثة بالقانون ذي الرقم 4415 بتاريخ 22 تمّوز سنة 1999 في القانون المتعلق بتأسيس رئاسة الشؤون الدينية ووظائفها على الشكل الآتي: يمكن للطلاب الّذين أتمّوا التعليم الابتدائي (8 سنوات) فقط الالتحاق بمعاهد القرآن الكريم طويلة الأمد، ويمكن للطلّاب الّذين أتموا الصف الخامس من التعليم الابتدائي الدراسة في معاهد القرآن الكريم الصيفيّة.[25]

وبهذا الشكل، أُلحِقَ حدّ الأعمار بنشاطات معاهد القرآن الكريم كافّة الّتي أدارتها رئاسة الشؤون الدينية، ومُنِعَ الطلابُ الّذين لم يتمّوا التعليم الابتدائي من المتابعة في هذه المعاهد طويلة الأمد، والطلّابُ الّذين لم ينهوا الصف الخامس في المدرسة الابتدائية- من تلقي التعليم الديني في معاهد القرآن الكريم الصيفيّة، وقد أدّت الترتيبات القانونيّة الّتي أُجريت إلى حصول انخفاض جادٍّ وخطير في أعداد المعاهد وطلابها، ولحقت أضرارٌ بالغةٌ وخطيرةٌ بمعاهد تحفيظ القرآن الكريم. فتراجع عدد الطلاب في معاهد القرآن الكريم طويلة الأمد من 164 ألفًا و308 طلّاب في السنة الدراسيّة 1996-1997 إلى 95 ألفًا و437 في السنة

الدراسيّة 2000–2001، وهبطت إلى أدنى مستوياتها. ولمّا كان عدد الطلّاب الذين حازوا شهادة حفظ القرآن الكريم 5008 طلّاب سنة 1998 انخفض هذا العدد إلى أدنى مستوياته سنة 2003 إذ بلغ 1417 حافظًا، وتغيّرت صورة الطالب في معاهد القرآن الكريم طويلة الأمد في هذه الحقبة بشكلٍ كبيرٍ، وبدأت هذه المعاهد تخاطب ربّات البيوت على نحوٍ أكبر.[26]

لم يتمكّن حزب العدالة والتنمية من إحداث ترتيبٍ قانونيّ يرفع الحدّ العمريّ في معاهد القرآن الكريم إلّا في مستهلّ ولايته الثالثة في الحكم عامَ 2011، حيث أُلغِي مفعول الترتيب القانوني لعام 1999 الّذي ألحق الحدّ العمري بهذه المعاهد بالمرسوم بحكم القانون ذي الرقم 653 المنشور في الجريدة الرسميّة برقم 28057 وتاريخ 17.09.2011، وأعدّت رئاسة الشؤون الدينيّة "لائحة رئاسة الشؤون الدينية الخاصة بالمعاهد والنُّزُل والمساكن الطلابية تتناول تعلّم القرآن وتعليمه"، وقد نُشرت في الجريدة الرسمية برقم 28257 وتاريخ 07.04.2012. وأُتيحَت الفرصة بذلك لَتعلّم القرآن الكريم وتعليمه في المساجد إلى جانب معاهد القرآن الكريم من دون وجود أي حصرٍ في العمر أو الوقت، وبذلك تحقّق هدف رئاسة الشؤون الدينية في تعميم نشاطاتها وخدماتها في التربية الدينية العامّة، والوصول بهذه الخدمات إلى أوسع شريحة ممكنة من الناس.

وبعد هذه الترتيبات القانونيّة تضاعفت أعداد الدورات والطلّاب في معاهد القرآن الكريم، وتزايدت بوتيرةٍ متسارعةٍ، فبلغ عدد الطلّاب الّذين يتابعون نشاطات معاهد القرآن الكريم الّتي تديرها رئاسة الشؤون الدينيّة في العام الدراسي 2013–2014 مليونًا و164 ألفًا و743، وبلغ في العام الدراسي 2015–2016 مليونًا و138 ألفًا و378. وانضمّ إلى دورات القرآن الصيفيّة عام 2014 ثلاثة ملايين و148 ألفًا و793 طالبًا، وفي صيف 2016 مليونان و716 ألفًا و460 طالبًا، وبلغ عدد الأشخاص الّذين استحقّوا وثيقة الحفظ 4 آلاف و806 في 2014 وارتفع هذا العدد إلى 6 آلاف و24 في 2015، و6 آلاف و534 في عام 2016.[27]

كما نُفِّذت في عهد حزب العدالة والتنمية أعمال مختلفة كثيرة تهدف إلى استمرار التعليم في معاهد القرآن الكريم بصورةٍ أكثر إنتاجيّة وتأثيرًا، إذ حدّدت رئاسة الشؤون الدينيّة في عام 2014 المبادئ والأهداف الأساسيّة للتعليم في معاهد القرآن، وأعدّت موادّ جديدة للبرامج والدروس، ووضعتها حيّز التطبيق، ولم تحصل دورات معاهد القرآن الكريم الصيفيّة الّتي استمرّت لفترةٍ تتجاوز خمسين عامًا على منهاج تفصيليٍّ حتى عام 2004، حيث طوّرت الرئاسة البرنامج التعليمي لمعاهد القرآن الكريم الصيفيّة في عام 2004، وأُعِيد تنظيمه من جديدٍ عام 2005 حسب نظام الدورات. وفي 2012 أُعدّ "برنامج تعليميّ لمعاهد القرآن الكريم يركّز على الاحتياجات" لتمكين شرائح المجتمع كافّة من الاستفادة من خدمات التربية الدينيّة الشعبية العامّة المنفَّذة في معاهد القرآن الكريم، والهدف من هذا البرنامج النافذ حاليًّا

هـو اشـتراك المواطنين كافّـة في البرامج التعليميّة الّتـي يرغبون فيها في الأيّام والسـاعات الّتي يحبّذونها.[28]

وفي تطوّرٍ آخر مهمّ جاء افتتاح معاهد القرآن لأطفال ما قبل المدرسة، الذين في أعمار 4-6 سـنوات، ومع الترتيب القانوني الّذي أُجري سـنة 2011 أطلقت رئاسـة الشـون الدينية بُعَيْد رفع التحديد العمري في التسـجيل في معاهد القرآن الكريم "مشروع التربية الدينيّة الموجّه إلى الفئـات العمرية 04-06" بتاريخ 26 كانون الثاني 2012. وبدأ هذا المشروع التجريبي يُطَبَّق في السـنة الدراسـية 2013-2014 في عشر ولايات، ثم عُمِّم على سـائر الولايات ابتداءً من عـام 2015-2016. كـما أُعِدّ في 2014 برنامـج تعليمي في معاهد القـرآن الكريم موجّه إلى الفئـات العمريّـة 4-6 سـنوات، وبلغ عدد الطلاب مـن الفئة العمرية 4-6 سـنواتٍ في هذه المعاهـد 15 ألفًـا و265 طالبًـا، في 554 معهـدًا في عـام 2014-2015، وارتفع عدد هؤلاء الأطفال عام 2015-2016 إلى 55 ألفًا و321 طفلًا.

واتّسعت في عهد حزب العدالة والتنمية مجالات الخدمة الّتي تنفّذها رئاسة الشؤون الدينيّة في سياق التربية الدينية الشعبية العامّة وخدماتها خارج معاهد القرآن الكريم وتنوّعت، وازداد بذلك دور المؤسّسـة في مجال التربية الدينية، ووقّعت رئاسـة الشؤون الدينية على بروتوكولات تعاون متنوّعة مع كثير من المؤسسات العامّة التي تُعنَى بالمجتمع:[29]

- 10. 02. 2011 – مع وزارة العدل لتأمين احتياجات التعليم والخدمات الدينية للمحكومـين الذيـن يقضـون أحكامهم في مؤسسـات تنفيذ العقوبـات والموجودين في بيوت التعليم.
- 26. 10. 2011 – مع وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية لتعزيز أنظمة الدعم الاجتماعي للنساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوّقين.
- 18. 09. 2014 – مـع الهـلال الأخضر لتقديم الإسـهامات الفعالـة بإمكانيات رئاسة الشؤون الدينية للحماية من أنواع الإدمان كافة.
- 07. 01. 2015 –مع وزارة الصحة، لتلبية طلبات المشافي والمؤسسات والمنظّمات الصحية التابعة لوزارة الصحة التي تطلب الدعم لتقديم خدمات التوجيه والإرشاد والمشورة في القضايـا الدينية والمعنوية، وتأمـين التفاؤل والروح المعنوية للمرضى وأقرباء المرضى وعمال المشفى.
- 02. 26. 2015 –مع وزارة الشباب والرياضة لتوفير الخدمات الدينية والتعليمية وخدمـات التوجيـه والإرشـاد والاستشـارة الدينيـة في مسـاكن الطلبـة ومرافـق الرياضـة والمعسكرات والمراكز الشبابية.

- 23. 12. 2016 – مع آفاد (رئاسة إدارة حالات الكوارث والطوارئ) لتأمين الخدمات الدينية والتعليمية للاجئين تحت الحماية المؤقتة في المدن ومراكز الإقامة المؤقتة.

وتسيرُ بعض هذه البروتوكولات التي وقّعتها الرئاسة بشكلٍ محدودٍ من قبل يُبيّن بوضوح مدى اتساع الكتلة الهدف في خدمات التعليم الديني الشعبي وتنوّعها.

والتطور الآخر الذي يبدو في مجال الخدمات الدينية والتعليم الديني الشعبي لرئاسة الشؤون الدينية هو "مكاتب الأسرة والإرشاد الديني" التي أطلقتها. وقد انتشرت هذه المكاتب التي افتُتِحَت لأول مرة في عام 2003 في بنية الإفتاء في ستّ ولايات؛ وبسبب الاهتمام الكبير الذي لقيتها من الناس. وابتداءً من عام 2014 بلغ عدد هذه المكاتب 253 حيث قدمت خدماتها من خلال دور الإفتاء المنتشرة في الولايات الـ81، ويبلغ عدد العاملين فيها 831 ألفًا.[30]

والتطور الأخير الذي يمكن الحديث عنه في هذا السياق، هو قيام رئاسة الشؤون الدينية بتنشيط الإعلام السمعي والبصري عبر قناة TRT Diyanet والمحطات الإذاعية المختلفة لتثقيف الناس بالقضايا الدينية.

الخاتمة والتقييم:

تشكّلت سياسات التعليم وتطبيقاته في الجمهورية التركية متأثرةً بالتحولات في الحياة السياسة التركية أكثر من تأثرها باحتياجات الحياة الدينية وتوجهاتها أو بالتطورات التربوية. ويلاحظ أن التحوّلات الجذرية في سياسات التعليم الديني طوال تاريخ الجمهورية حصلت غالبًا في عهود الحكم القوي، سواء المدني أم العسكري. فصارت التصورات العلمانية للاعبين السياسيين والتطبيقات التي وضعوها بناءً على هذه التصورات تحدّد فيما إن كانت هذه التحولات إيجابية أم سلبية.

عند النظر من هذه الزاوية، نجد أنّ عملية 28 شباط 1997 التي سمّاها لاعبوها "انقلاب ما بعد الحداثة" – وقّعَت على قرارات أزالت جميع المكتسبات التي اكتسبها التعليم الديني منذ عهد التعددية الحزبية. ومن بين هذه القرارات السيئة نذكر التعليم الإلزامي لثماني سنوات متواصلة، ومشكلة معامل التثقيل في معدلات دخول الجامعات، وحد العمر الذي جيءَ به من أجل معاهد تعليم القرآن الكريم، وتقييد الحصص في التعليم الديني العالي. لكن حظر ارتداء الحجاب الذي طُبِّقَ بشكل صارم في هذه الفترة أدى إلى انهيار نفسيّ ومعنويّ تجاوز في حجمه حجم الأضرار المادية الناجمة من القرارات المذكورة.

وهكذا وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 وأمامه إرثٌ ثقيلٌ من هذا القبيل في مجال التعليم وحرية الدين، ورثه من عملية 28 شباط. لم يستطع حزب العدالة والتنمية أن يقضي على الممارسات العلمانية القمعية بسهولة، رغم أنه ينحدر من تقليد الرؤية الوطنية "مِلّي غوروش"، ويعرّف نفسه بأنه حزبٌ ديمقراطيّ محافظٌ، وتخرج معظم كوادره من مدارس الأئمة والخطباء وفي مقدمتهم زعيمهم رجب طيب أردوغان – لأنه كان في الفترتين الأُولَيين من حكمه مضطرًا لمكافحة المركز المجتمعي الذي تهيمن عليه النخب العلمانية التي ترى المظهر العام للدين أمرًا يهدّد النظام حتى يتمكّن من تغيير سياسات الدين والتعليم الديني. ولم يستطع حزب العدالة والتنمية أن يجري تحوّلًا كبيرًا في سياسات التعليم الديني إلّا بعد عام 2011 في فترة ولايته الثالثة، بعد أن أحدث تحولًا في المؤسسات والنخب العلمانية الموجودة في المركز المذكور.

ونتيجة الترتيبات القانونية التي حصلت بعد هذا التاريخ رُفِعَ حظر الحجاب تمامًا في المؤسسات العامة، وأُعِيدَ افتتاح المدارس الإعدادية للأئمة والخطباء بعد إلغاء قانون التعليم الإلزامي لثمان سنوات متواصلة، إلى نظام تعليم إلزامي لاثني عشر عامًا غير متواصل عام 2012، وأُلغِيَ تطبيق معامل تثقيل المواد الذي كان يواجهه طلاب هذه المدارس لدى دخولهم الجامعات، وأُضِيفت دروس التعليم الديني الاختيارية إلى برامج التعليم الابتدائي والإعدادي، وأُلغِيَ شرط العمر الذي كان يجب أن يتوفر في الشخص الذي يريد الالتحاق بمعاهد تعليم القرآن الكريم.

وفي عهد حزب العدالة والتنمية الذي استطاع أن يبقى في سدة الحكم بدون انقطاع على مدى خمسة عشر عامًا – تحققت المساواة المجتمعية من جديد عندما عادت الحقوق إلى الشرائح التي أُقصِيَت في نظام عملية 28 شباط، وسُلب منها حق التعليم نتيجة صدور قرارات مجحفة، مثل حظر الحجاب وتطبيق المعامل وحدّ العمر. كما شهدت هذه الفترة تحوّلًا مهمًّا من خلال تنويع خدمة التعليم الديني النظامي والشعبي العام، واتساع الكتلة الهدف. وزادت الدولة الإمكانات والبدائل ونوّعتها حتى تكون الفرصة متاحةً أمام المواطنين المتديّنين لتلقي التعليم الديني. وهكذا بلغت سياسات التعليم الديني وتطبيقاته في عهد حزب العدالة والتنمية

أوجهـا للمـرة الأولى طـوال تاريـخ الجمهوريـة. لكن هـذه التطـورات التي تبدو على شـكل تطـوراتٍ كميـةٍ وتنوعٍ في مجال الخدمة هل بلغت أوجها من الناحية النوعية أو لا؟ هذا سـؤالٌ لا بدّ من مناقشته.

يبدو أن السياسة في عهد حزب العدالة والتنمية أدّت وظيفتها من خلال إزالة العقبات أمام التعليم الديني، وتوسـيع مجال خدماته وكتلته الهدف. لكن تشـكيل سياسـات التعليم الديني وتطبيقاتـه في الفـترات المقبلة ووضعها في قالب نظام معـين تعمل ضمنه- أمرٌ يحتاج إلى أعمالٍ يسـيّرها المختصـون والبيرواقراط والشرائـح المجتمعيّة المعنية بوجهة نظر مشـتركة، واضعين نصب العين احتياجات العصر وشروطه، أكثر من حاجته إلى إرادة السياسـيين التي تتغير كلّ حين. كما أنّ إعادة النظر في علاقات (الدين- الدولة- المجتمع)، وتحرّك ممثلي الشركاء المعنيين بعقـل مشـترك- أمرٌ ملحٌّ لكي لا تظهر مرةً أخرى تنظيماتٌ مثـل تنظيم غولن الإرهابي، الذي استغل هذا المجال، وجعل بلدنا يعيش آلامًا كبيرة بتنفيذه محاولة انقلاب 15 تموز 2016م.

المراجع والهوامش:

1. زكائي بال أوغلو. التعليم في تركيا. (جمعية الصناعيين ورجال الأعمال التركية. إسطنبول 1990)
2. يالجين آق دوغان. حزب العدالة والتنمية والديمقراطية المحافظة. (منشورات ألفا. إسطنبول 2004).
3. إسماعيل آق يوز. "السياسات الدينية لحزب العدالة والتنمية (عهد رجب طيب أردوغان)". (أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة صقاريا/ كلية العلوم الاجتماعية). ص116-122.
4. إبراهيم أشلَمَجي. "دراسة تقييمية لمادة الأخلاق والثقافة الدينية من الناحية التعددية". دار الحكمة. المجلد 6. العدد 12. (تموز-كانون الأول 2013/ 2). ص267-282.
5. رجب كَيْمَكجان. مادة الأخلاق والثقافة الدينية في رأي المعلمين. (مركز تعليم القيم. إسطنبول 2009). ص28.
6. دليل نظام اختيار الطلاب وتوطيدهم لعام 2013 (ÖSYM) .(ÖSYS. أنقرة 2013). ص11. 18.
7. إبراهيم أشلَمَجي. ثانويات الأئمة والخطباء باعتبارها نموذجًا للمدارس الباكستانية. (منشورات دم Dem . إسطنبول 2014).
8. مصطفى أوجال. التعليم الديني في تركيا منذ العهد العثماني. (منشورات Düşünce Kitabevi. إسطنبول 2011). ص330.
9. İsmail Çağlar, From Symbolic to Physical Exile: Turkey's Imam Hatip Schools, the Emergence of a Conservative Counter-Elite, and Its Knowledge Migration to Europe, (Amsterdam University Press, Amsterdam: 2013).
10. "هيئة الأركان العامة: مشروع ثانويات الأئمة والخطباء ليس مناسبًا". حرِّيَّت. 6 أيار 2004.
11. "وزارة التربية الوطنية/ النظام الداخلي لثانويات التعليم المفتوح". الجريدة الرسمية. 14 كانون الأول 2005. (تاريخ الزيارة: 5 تشرين الثاني 2017): http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2005/12/20051214-9.htm

"قانون التعليم والتعليم الابتدائي والقانون المتعلق بإجراء التعديلات في بعض القوانين". الجريدة الرسمية. 11 نيسان 2012. (تاريخ الزيارة: 8 تشرين الثاني 2017): http://www.resmigazete.

htm.8-20120411/04/gov.tr/eskiler/2012

12. *عُرضِت مدارس الأئمة والخطباء في الأناضول بوصفها مديريات منفصلة في إحصاءات وزارة التربية الوطنية حتى العام الدراسي 2002- 2003. لكن جرى التعامل معها بشكلٍ مشتركٍ مع مدارس الأئمة والخطباء اعتبارًا من هذا التاريخ. وهذا هو السبب في الفارق الكبير في أعداد المدارس بين هذا العام وما قبله.

13. إبراهيم أشلَمَجي، ثانويات الأئمة والخطباء في رأي المعلمين والطلاب: البروفيلات والتصورات والاستحسان ومدى الشعور بالانتماء، (مركز تعليم القيم، إسطنبول، 2017).

14. عدد المدارس الموجودة بين قوسين يعود لعام 2017. من أجل مزيد من المعلومات حول هذه المدارس انظر: "المدارس المشروعاتيّة" وزارة التربية الوطنية 2017. http://dinogretimi.meb.gov.tr/proje/projeokullari/projeokullari.pdf (تاريخ زيارة الموقع: 23 حزيران 2017).

15. İbrahim Aşlamacı and Recep Kaymakcan, "A model for Islamic Education from Turkey: The Imam-Hatip Schools", British Journal of Religious Education, v: 39, i: 3, (2017), p. 279-292.

16. نظام تعليمي خاص بتركيا، يتخرج فيه الطالب بإتمام سنتين. م.

17. يتابع فيه الطالب المتخرج من المرحلة الأولى، لنيل درجة الليسانس. م.

18. محمد بهجة قابلي Bahçekapılı، تحول التعليم الديني في تركيا (1997-2012)، منشورات إلكَه، إسطنبول 2012، ص148-165.

19. كتاب مجلس التعليم العالي بتاريخ 23. 06. 2017 ورقم 75850160-104.01.07.01-43446.

20. جُمِعت هذه المعلومات من الإحصائيات المنشورة على صفحة ÖSYM لامتحانات القبول من أجل الانتقال إلى الأعلى من أجل إتمام الليسانس في كلية الإلهيات İLİTAM بحسب الأعوام.

21. "دليل برنامج كلية الإلهيات الدولية وتعريفها وكيفية تقديم الطلبات 2017"، رئاسة الشؤون الدينية 2017. (تاريخ الزيارة: 25 حزيران 2017) http://uip.diyanetvakfi.org.tr/indir/UIP-2017.pdf

22. بكر س. غور جليك، إيبك جوشكون، مبرأة غورمَز. التعليم في 2013، (منشورات ستا، إسطنبول 2014)، ص23.

23. آق يوز، "السياسات الدينية لحزب العدالة والتنمية (عهد رجب طيب أردوغان)"، ص227.

24. "القانون المتعلق بتأسيس رئاسة الشؤون الدينية ومهامها، والقانون المتعلق بتعديل بعض القوانين"، الجريدة الرسمية، 13 تموز 2010، http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2010/07/20100713-2.htm (تاريخ الزيارة: 9 تشرين الثاني 2017).

25. لابدّ من الإشارة هنا إلى أن تسميات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي تعرضت من حيث المدلول إلى اضطرابات نتيجة الأوضاع السياسية الوصائية التي سادت القرن الأول من تاريخ الجمهورية التركية. فالتعليم الابتدائي كان في بعض المراحل خمس سنوات من الحياة المدرسية، والتعليم المتوسط ثلاث سنوات، والثانوي ثلاث سنوات أو أربع. وفي بعض المراحل أصبح التعليم الابتدائي ثماني سنوات، والمتوسط أربع سنوات (يقابل المتوسط والثانوي معًا)، والتعليم العالي (المرحلة الجامعية) مثل الأخير. والغرض واضح هنا، وهو فرض الوصاية على الأجيال، والاحتفاظ بهم بعيدًا عن التعليم الديني لأطول فترة ممكنة. م.

26. بهجه قابلي/ Bahçekapılı، تحوّل التعليم الديني في تركيا، (1997-2012)، ص87-97.

27. حصلنا على الإحصائيات المتعلقة بأعداد طلاب معاهد القرآن الكريم بحسب السنوات من تقارير نشاطات رئاسة الشؤون الدينية. من أجل التفصيلات انظر: "تقارير النشاطات"، رئاسة الشؤون

الدينية. (تاريخ زيارة الموقع. 22 حزيران 2016):
http://www2.diyanet.gov.tr/StratejiGelistirme/Sayfalar/faaliyet-sayfalari.aspx

28. برامج معاهد القرآن الكريم تبعًا للحاجة. (من أجل الذين يقرؤون من المصحف). (المديرية العامة لخدمات التعليم التابعة لرئاسة الشؤون الدينية. أنقرة 2012).

29. لمزيد من التفصيلات حول هذه البروتوكولات انظر: "بروتوكولات التعاون". رئاسة الشؤون الدينية. (تاريخ الزيارة: 20 حزيران 2017)./http://www2.diyanet.gov.tr/DinHizmetleriGenelMudurlugu/Sayfalar/SosyalKulturelIsbirligiProtokolleri.aspx,

30. من أجل هذه المكاتب. انظر: "مكاتب الإرشاد الأسري والديني" رئاسة الشؤون الدينية (تاريخ الزيارة: 20 حزيران 2017).
http://www2.diyanet.gov.tr/dinhizmetlerigenelmudurlugu/sayfalar/buroacilisyillari.aspx